«طمني»... الفائز بصوت الجمهور في «فكرة 2026»

منصة وطنية تنظّم التواصل بين الفرق الطبية وأسر المرضى وتعزز رحلة التعافي

مبادرة من قلب العناية المركزة تعزز البعد الإنساني والتحول الرقمي في الرعاية الصحية

حاورتهم: لمياء ابراهيم

حصدت مبادرة «طمني» الإلكترونية جائزة اختيار الجمهور في مسابقة «فكرة» الحكومية، في إنجاز يعكس ثقة المجتمع في مبادرة وطنية انطلقت من الميدان الصحي لتلبي احتياجًا إنسانيًا حقيقيًا. وقد تحولت الفكرة من تجربة ميدانية داخل المستشفيات الحكومية إلى نموذج مؤسسي يعزز التواصل المنظم بين الفرق الصحية وأسر المرضى، ويجمع بين التحول الرقمي والبعد الإنساني في منظومة الرعاية الصحية، لذا حاورت أخبار الخليج ابطال فكرة طمني لنتعرف معهم على بدايات الفكرة وأثر الفوز على مشوارهم المهني.

كيف بدأت رحلة «طمني» من مسابقة «فكرة»؟

بدأت الرحلة بقرار التقدم إلى مسابقة «فكرة» بمبادرة تهدف إلى تنظيم التواصل بين الفرق الصحية وأسر المرضى. ومن بين أكثر من 700 فكرة مبتكرة، تم اختيار «طمني» ضمن المشاريع المؤهلة للبرنامج التدريبي المكثف، حيث خضع المشروع لعملية تطوير وصقل مهني مكّنه من الانتقال من تصور ميداني إلى نموذج تشغيلي قابل للتطبيق. وخلال المراحل المتقدمة، عُرضت المبادرة أمام لجان تحكيم تضم قيادات تنفيذية من مختلف الوزارات، وصولًا إلى المرحلة النهائية، في تجربة أكدت جاهزية المشروع للتوسع المؤسسي.

كيف وُلدت الفكرة ومن يقف خلفها؟

تقف خلف المبادرة مجموعة من الكوادر التمريضية الوطنية من المستشفيات الحكومية، وهم: مها المعارج، نرجس يوسف، فاطمة العرادي، زينب عيسى وعلي درويش الذين يعملون ضمن الصفوف الامامية في أقسام العناية المركزة.

انبثقت الفكرة من واقع عملي متكرر، حيث لاحظ الفريق حجم القلق الذي تعيشه الأسر نتيجة محدودية التواصل أو عدم تنظيمه. ومن هذا الإدراك جاءت مبادرة إنشاء قناة رسمية وآمنة تنقل التحديثات الطبية بطريقة منهجية، تحفظ خصوصية المريض، وتدعم الفريق الصحي دون التأثير على سير العمل.

ما الذي تسعى «طمني» إلى تحقيقه؟

تهدف المنصة إلى تعزيز البعد الإنساني في الرعاية الصحية من خلال تنظيم التواصل بين الفريق الطبي وأسر المرضى، وتقليل القلق الناتج عن غياب المعلومات، وضمان حماية البيانات الصحية، إلى جانب دعم التحول الرقمي وتحسين تجربة المستفيدين ضمن إطار مؤسسي منظم. كما تسعى «طمني» إلى تعزيز دور الأسرة كشريك داعم في الخطة العلاجية، وتقوية الدعم النفسي المحيط بالمريض بما يسهم في تحقيق استقرار أكبر خلال رحلة التشافي.

ما الخدمات التي تقدمها «طمني»، وكيف تسهم في تسريع رحلة التشافي؟

تعتمد المنصة على مبادرة الفريق الطبي بتحديث أسرة المريض بشكل دوري حول رحلة التشافي وتجاوب المريض مع الخطة العلاجية، كما تتيح الاتصال المرئي في حالات العزل أو عندما تكون الزيارة غير كافية، وتنظم لقاءات مباشرة أو افتراضية مع الفريق الطبي لشرح الحالة والإجابة عن الاستفسارات، إضافة إلى إتاحة اتصال مرئي أو صوتي عند تعذر حضور الأسرة، مع إمكانية تنسيق لقاء مع المختصين لتقديم الدعم النفسي أو الاجتماعي عند الحاجة.

ولا يقتصر دور «طمني» على نقل المعلومات، بل يمتد إلى دعم العلاج الدوائي من خلال تعزيز الاستقرار النفسي والأسري للمريض، حيث يسهم التواصل المنتظم والدعم المنظم في تقليل القلق وتعزيز فهم الخطة العلاجية والالتزام بها. إن تكامل الدعم الدوائي مع الدعم النفسي والأسري يشكّل عاملا مساعدًا في استقرار الحالة العامة، ويسهم في تهيئة بيئة داعمة قد تنعكس إيجابًا على تسريع رحلة التشافي.

كيف يمكن التسجيل والاستفادة من الخدمة؟

يتم تفعيل الخدمة عند إدخال المريض إلى القسم المشمول بها، حيث يتم تحديد مفوض رسمي من الأسرة ليكون نقطة الاتصال المعتمدة، وتسجيل بياناته والتحقق من الهوية وصلة القرابة وفق الإجراءات المعتمدة. بعد اعتماد التفويض، يتم تفعيل التواصل عبر تطبيق واتس آب الرسمي المعتمد للخدمة، بحيث يتلقى المفوض التحديثات الدورية أو المستجدات المهمة المتعلقة بحالة المريض من خلال قناة منظمة وآمنة.

ويتم استخدام التطبيق ضمن ضوابط واضحة تضمن سرية المعلومات وحماية البيانات الصحية، مع توثيق التواصل وفق السياسات المعتمدة داخل المستشفى، بما يحقق سهولة الوصول وسرعة الاطمئنان دون الإخلال بالإجراءات التنظيمية.

ما دور المستشفيات الحكومية في احتضان المبادرة؟

تبنّت المستشفيات الحكومية المبادرة ضمن إطار تحسين تجربة المريض والتحول الرقمي، ووفرت البيئة التنظيمية والإشراف الإداري اللازم لضمان استدامتها.

وفي هذا السياق، يتقدم فريق «طمني» بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتورة مريم عذبي الجلاهمة، الرئيس التنفيذي للمستشفيات الحكومية، على دعمها المتواصل وإيمانها بأهمية ترسيخ البعد الإنساني في منظومة الرعاية الصحية، وتمكينها للمبادرات الوطنية المبتكرة.

ما خطة التوسع للمبادرة بعد الفوز بجائزة اختيار الجمهور؟

لا يُنظر إلى الفوز باعتباره محطة ختامية، بل باعتباره دعمًا معنويًا ومجتمعيًا يعزز مسار التوسع. فقد شكّل الفوز رسالة ثقة من المجتمع، وأسهم في تعزيز الزخم المؤسسي للمبادرة، مما يدفع نحو تسريع تنفيذ خطة التوسعة.

ويعمل فريق المنصة حاليًا على تنفيذ خطة توسعة مرحلية مدروسة، تبدأ بتعميم الخدمة على جميع الأقسام الحرجة، يليها التوسع إلى أقسام الباطنية والجراحة، مع دراسة تطبيق التجربة في مستشفيات أخرى ضمن المنظومة الصحية الحكومية، بما يسهم في تغطية أكثر من 75 محطة تلقي علاج على مستوى مختلف المواقع الصحية، ويضمن استدامة الخدمة وتحقيق أثر أوسع على مستوى تجربة المرضى وذويهم.

75 محطة علاج مستهدفة من المنصة في مختلف مستشفيات المملكة

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

في واقعة حيازة سلع غذائية منتهية الصلاحية وتسويقها بعد تعديل الصلاحية..

حبس ثمانية متهمين احتياطيا على ذمة التحقيق في واقعة غش تجاري

صرّح المحامي العام رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة بأن النيابة العامة تباشر تحقيقاتها في واقعة حيازة سلع غذائية منتهية الصلاحية وتداولها وتسويقها بعد تعديل وتغيير تواريخ صلاحيتها، وقد أمرت النيابة بحبس ثمانية متهمين احتياطيًا على ذمة التحقيق، كما أمرت بالتحفظ على مستودع الشركة المخالفة وعدد من المحال التابعة لها.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى تلقي النيابة العامة بلاغًا من مركز شرطة مدينة حمد الشمالي بمديرية شرطة محافظة الشمالية، مفاده ما أبلغ به شخص آسيوي الجنسية عن حيازة إحدى الشركات سلعا غذائية منتهية الصلاحية داخل مستودعها الكائن بمنطقة الهملة، حيث يتم تغيير تواريخ صلاحيتها وإعادة تعبئتها تمهيدًا لتسويقها في المحال التابعة لها.

وعلى إثر ذلك انتقل مأمورو الضبط القضائي المختصون بوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الصحة إلى المستودع محل الواقعة، حيث تم ضبط سلع غذائية منتهية الصلاحية أُعيدت تعبئتها وتغيير تواريخ صلاحيتها تمهيدًا لطرحها وتداولها في الأسواق عبر المحال التابعة للشركة.

وفور تلقي البلاغ باشرت النيابة العامة تحقيقاتها واستهلتها بمعاينة المستودع محل الواقعة، واستجوبت ثمانية متهمين وأمرت بحبسهم احتياطيًا على ذمة التحقيق، كما أمرت بالتحفظ على المستودع محل الواقعة وعدد من المحال التابعة للشركة، وكلفت المختصين بوزارة الصناعة والتجارة بجرد المضبوطات وتحديد السلع المنتهية الصلاحية، واتخاذ ما يلزم لضبط أي سلع مماثلة متداولة في الأسواق وإعداد محضر بذلك، وطلبت تحريات الشرطة حول الواقعة، وجار استكمال التحقيقات تمهيدًا لإحالة المتهمين إلى المحاكمة الجنائية.

استبدال عقوبة الحبس لمدان بإهانة دولة أجنبية وإلزامه الحضور إلى مركز العقوبة البديلة أسبوعيا

أيدت المحكمة الكبرى الاستئنافية بعقوبة الحبس مدة ستة أشهر والغرامة 200 دينار، على متهم أدين بإذاعة أخبار كاذبة وإهانة دولة أجنبية فيما أمرت المحكمة باستبدال عقوبة الحبس بعدم الاتصال والتواصل بأشخاص أو جهات بما من شأنه التعرض للدول العربية بأي وسيلة كانت، وبالحضور إلى مركز العقوبات البديلة أسبوعيًا.

وكانت النيابة العامة قد تلقت بلاغاً من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية برصد لقاء للمتهم في إحدى القنوات التلفزيونية جرى تداوله على بعض منصات التواصل الاجتماعي أدلى فيه بتصريحات تضمنت معلومات وأخبارا كاذبة ومسيئة للدول العربية متهماً إياها بالتواطؤ والتآمر، ودعوته الشعوب إلى المقاومة والظهور على حكوماتها، وقد باشرت النيابة التحقيق في تلك الواقعة، فاطلعت على التصريحات التي أدلى بها المتهم وما تم نشره منها، واستجوبته في حضور محاميه، وأمرت بإحالته محبوساً الى المحكمة المختصة.

حيث طالبت النيابة العامة في مرافعتها الكتابية والشفوية بجلسة سابقة بإنزال أقصى عقوبة بحق المتهم، لوجود أدلة قوية وفنية وشهادة ضابط التحريات ومقطعي فيديو في إحدى القنوات الإعلامية التي أدلى من خلالها بأخبار كاذبة وأهان دولة أجنبية.

وأكد وكيل النيابة، في ختام مرافعته، أن الواقعة تشكل جنحة إذاعة أخبار كاذبة عمدًا مع العلم بأنها من الممكن أن تُحدث ضررًا بالأمن الوطني والنظام العام، متضمنةً التحريض على العنف، ومن شأن ذلك مع احتمالية حدوثه كنتيجة لبث تلك الأخبار المكذوبة، وكذلك جنحة إهانة دولٍ عربية، مطالبًا بتوقيع أقصى العقوبة على المتهم.

5 لصوص يسرقون هواتف وأموال عمال كراج بالإكراه

حجزت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى جلسة 23 فبراير للحكم في استئناف شخصين شاركا آخرين في سرقة عمال بكراج سيارات عن طريق الإكراه حيث عاقبتهم محكمة أول درجة بالسجن جميعا 5 سنوات.

وتعود تفاصيل الواقعة حال وجود كلٍّ من المتهمين الثالث والرابع والخامس بمنزل المتهم الثاني أخبرهم آنذاك المتهم الرابع بوجود أحد الأشخاص من الجنسية الآسيوية بأحد الكراجات بمنطقة سلماباد، واقترح عليهم سرقته والحصول على ما معه من مواد مخدرة، فقام المتهم الثاني بالاتصال بالمتهم الأول وطلب منه الحضور إلى منزله، وبالفعل حضر، وعرضوا عليه فكرة السرقة فلاقت قبولا لديه ولدى الجميع، وبالفعل توجهوا جميعاً إلى مكان الواقعة مستقلين السيارة قيادة المتهم الأول – مملوكة لآخر، وحال وصولهم ترجل كلٌ من المتهمين الثاني والثالث والرابع، وقام المتهم الثاني بتسور باب الكراج عن طريق السيارة.

في الوقت ذاته بقي فيها كلٌ من المتهمين الأول والخامس، وقام المتهم الثاني بتسور باب الكراج وقام بفتحه، وتوجهوا إلى غرفة المجني عليهما، وقاموا بالدخول عليهما وهما نائمان، وأوهموهما بأنهم من رجال الشرطة، وتعدوا عليهما بالضرب بأيديهم وباستخدام أداة على المجني عليه الثاني (قطعة حديدية) محدثين ما به من الإصابات المبينة بالتقارير الطبية المرفقة، وتمكنوا بتلك الوسيلة من سرقة هواتفهما النقالة وساعة يد وجهاز تابلت ومبلغ 350 ديناراً وبطاقات الهوية، فضلاً عن جهاز التحكم في الكاميرات الأمنية الخاص بالكراج والشاشة الخاصة به، ثم قاموا بإغلاق الباب عليهما وعادوا إلى سيارة المتهم الأول ليصلوا إلى منازلهم.

وفي اليوم التالي أبلغ صاحب الكراج عن الواقعة، من قيام ثلاثة أشخاص مجهولي الهوية بالدخول للكراج والاعتداء بالضرب على المجني عليهما وسرقة (هواتفهما – ومبالغ مالية – وبطاقات هويتهما – وجهاز التحكم الخاص بالكاميرات الخاصة بالكراج والشاشة).

وبإجراء التحريات إثر البلاغ توصلت تحريات الشاهد الثالث إلى رصد سيارة حمراء اللون معلومة المرور أكثر من مرة بالقرب من الكراج، وبالاستعانة بالمصادر السرية تبين أن المتهمين الأول والثاني والثالث وآخرين هم مرتكبو الواقعة، وأنهم قاموا بالدخول إلى الكراج والادعاء بأنهم رجال شرطة والاعتداء على المجني عليهما بالضرب وسرقة هواتفهما النقالة ومحتوياتهما الشخصية.

وبعد التحري وجمع المعلومات الكاملة تم تمرير المعلومات إلى الدوريات الخاصة في الإدارة، وتم رصد المركبة المتحرى عنها، وعلى الفور تم إعطاء الأمر بتوقيفها والتأكد منها، حيث تبين أن الذي كان يقودها هو المتهم الأول، فتم ضبطه، وبسؤاله أقر بارتكاب الواقعة بالاشتراك مع باقي المتهمين، وقام بإرشادهم عن مكان وجود المتهمين الثاني والثالث، وتم التوجه إليهم وتم القبض عليهم، وسؤالهم عن الواقعة أقروا بما قاموا به من دخولهم إلى الكراج وسرقة الأغراض الشخصية للمجني عليهما وأيضاً سرقة المواد المخدرة.